

# أنظمة الإنذار المبكر بالأزمات المالية ومدى سلامة النظام المصرفي الجزائري

د. صاري علي\*  
أ. البحري عبد الله\*\*

## الملخص:

يعد موضوع الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولاً نظراً لطبيعتها، وارتباطها بالاقتصاد المالي والحقيقي، حيث أضحت الأزمات المالية والاقتصادية العالمية تعصف باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وقد تكررت الأزمات المالية عدة مرات في السنوات الأخيرة وأكثر حدة من السابق، طبعاً في ظل عولمة الأسواق المالية، ولم تتمكن الدول المتقدمة ولا النامية من تجنبها رغم بعض التنبؤات بحدوثها، وهذا ما جعلنا نعيد التذكير بأنظمة الإنذار المبكر بالأزمات المالية ودورها في الحد-تجنب- من آثار هذه الأزمات على الاقتصاديات الأقل تطوراً (الأكثر هشاشة)، ومن بينها الاقتصاد الوطني الجزائري كعينة دراسة.

**الكلمات المفتاحية:** الأزمات المالية، أنظمة الإنذار المبكر، مؤشرات الحيلة الكلية، مؤشرات الحيلة الجزئية.

## Abstract:

*Considers money legal more components of the money supply liquidity, has formed a (legal money) figured prominently in the formation of the money supply in Algeria, has seen continuous growth, with an average growth estimated during the period(1990-2000) estimated at 15.9%, while accounted for 17,35% for the period (2000-2014), which means that the legal money form a significant proportion of the size of the money supply (M2) in the economy, this increase in legal money relative to the money supply is making money from the legal basis of the most Shall were not per-transactions between individuals in the national economy, and the most important factors or determinants leading to it is what we would like to address it through this paper under the title «determinants of the increasing use of liquidity in the national economy».*

**Keywords:** *the place or region, regional planning, spatial development, balanced development, spatial development policies, the requirements of economic activity in situ.*

## مقدمة:

الأزمات المالية ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي بل يرجع تاريخ ظهورها إلى أواخر القرن التاسع عشر وتبلورت في أزمة الكساد الكبير في 1929 – 1933، وخلال العقد الأخيرين عانت كثير من الدول – سواء الصناعية أو الناشئة من هذه الأزمات وبدرجات متفاوتة، وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة مما دفع كارلوس دياز الياندر إلى نشر مقالاً هاماً في 1984 أطلق عليه "وداعاً للكبح المالي، أهلاً بالأزمات المالية Good – Bye Financial Repression, Hello Financial Crash".

كما تعرضت العديد من البلدان المتقدمة والنامية في السنوات الأخيرة إلى أزمات مالية اختلفت في حدتها ومداهما تبعاً للظروف الاقتصادية والهيكلية لهذه البلدان، وتكبدت هذه البلدان التي أصابتها الأزمة المالية خسائر في الإنتاج وتكاليف مالية لمعالجتها فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حجم الصادرات والاحتياطيات الدولية، وزيادة الديون المتعثرة ونقص التمويل.

\* أستاذ محاضر قسم ب، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سوق أهراس – الجزائر.  
\*\* أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تمنراست – الجزائر.

ويرجع سبب الاهتمام بدراسة تلك الأزمات في محاولة إيجاد مؤشرات تتسم بالقدرة التنبؤية لها قبل وقوعها وعدم تكرار تلك الأزمات وفي فترات متقاربة من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى الخسائر والتكلفة العالية لتلك الأزمات المتمثلة في الخسائر من الناتج المحلي الإجمالي، وقد قدر البنك الدولي الخسائر الناجمة من تلك الأزمات بحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي، تفاوتت من دولة لأخرى وتجاوزت 25% في بعض الحالات ( الأرجنتين، شيلي، كوت ديفوار ).

ولقد ظهرت كتابات عديدة ودراسات مختلفة سواء من البنك أو صندوق النقد الدولي أو بنك التسويات أو الباحثين الاقتصاديين المهتمين لدراسة هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها وكيفية وضع نظم للتنبؤ بها قبل حدوثها بوقت مبكر حتى يمكن اتخاذ الإجراءات أو السياسات المضادة لمنع أو تجنب حدوثها أو تقليل الخسائر منها إلى أدنى مستوى إن لم يكن من الممكن تفادي وقوعها.

ومن المنطلق نفسه جاء اختيارنا لموضوع البحث، إذ سنحاول تطبيق مؤشرات الحيطة الكلية (مؤشرات الحيطة الجزئية ومؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي) على الجهاز المصرفي الجزائري لمعرفة مدى إمكانية تعرضه للأزمات المالية في ظل التحول الاقتصادي والانتقال السريع واللا محدود للأزمات المالية عبر الاقتصاديات المختلفة.

**أهمية البحث:** تتبع أهمية البحث من كون مؤشرات الحيطة الكلية تستخدم كأداة للتوجيه والإنذار لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الجهاز المصرفي لأزمة مالية قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى دراسة نظم الإنذار المبكر بالأزمات المالية بشقيها المؤشرات الجزئية ومؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي، وسيتم تطبيق هذه المؤشرات على الجهاز المصرفي الجزائري لمعرفة إمكانية تعرضه لأزمات مالية قبل وقوعها من خلال استخدام مؤشرات إقتصادية كلية وأخرى نوعية من القطاع المصرفي.

**إشكالية البحث:** ينطلق البحث من تساؤل نحاول الإجابة عليه وهو: هل أنظمة الإنذار المبكر بالأزمات المالية تمكن من معرفة مدى احتمالية تعرض الجهاز المصرفي الجزائري للأزمات المالية؟.

**منهج الدراسة:** يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي؛ إذ اعتمد الأسلوب الوصفي في دراسة مؤشرات الحيطة الكلية ثم انتقل إلى الأسلوب التحليلي في تطبيق وتحليل هذه المؤشرات على الجهاز المصرفي الجزائري للمدة (2000-2014).

## أولاً: الأزمات المالية والاسباب المؤدية لها.

ترتبط ظاهرة الأزمة بالإحساس بالخطر والتوتر وأهمية عنصر الوقت اللازم لاتخاذ قرارات وإجراءات المواجهة، فالأزمة موقف يحتاج إلى بذل الجهد للتعرف على متغيرات وتفسير ظواهر ومحاولة السيطرة على أحداث وتجنب مخاطر، والتعامل مع هذا الموقف يستلزم توافر رؤية معمقة للأحداث السابقة لمعرفة أسباب الأزمة والظروف التي أتاحت لها الوجود كما يستلزم إدراك جميع الأبعاد المحيطة بالأزمة رؤية مستقبلية لتوقع ما سيحدث من تطورات .

أ- **تعريف الازمة المالية:** لا يوجد اتفاق موحد على تعريف الأزمة، حيث تعددت التعريفات بتعدد وجهات النظر ونواحي الاهتمام والتركيز، وفيما يلي استعراض لبعض التعريفات الخاصة بمصطلح الأزمة.

• عرف (Mitroff & Pauchant 1992) الأزمة بأنها حالة تمزق تؤثر على النظام كله وتهدد افتراضاته الأساسية ومعتقداته الداخلية وجوهر وجوده. "

• وعرف (Pauchant & Douville 1993) الأزمات بأنها مواقف مركبة تواجه المنظمة أو النظام كله وتتحدى الافتراضات الأساسية المتعارف عليها وعادة تتطلب تلك الأزمات تصرفات وقرارات عاجلة ومستحدثة وتؤدي فيما بعد لاستجابات دقيقة للنظام والافتراضات الأساسية بواسطة أعضاء النظام .

• وعرفت منى شريف (1998) الأزمة بأنها موقف ينتج عن تغيرات بيئية مولدة للأزمات ويخرج عن إطار العمل المعتاد ويتضمن قدرا من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة إن لم يكن في الحدوث فهو في التوقيت، ويتطلب استخدام أساليب إدارية مبتكرة وسرعة ودقة من رد الفعل ويفرز أثارا مستقبلية تحمل في طياتها فرصا للتحسين والتعلم.

ويلاحظ مما سبق أن اختلاف التعريفات يرجع إلى اختلاف الكتاب في التعامل مع ظاهرة الأزمة وتعدد وجهات النظر ونواحي الاهتمام.

ب- **الأسباب المؤدية للأزمات المالية والمصرفية:** ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المصرفية المختلفة على أن أسباب حدوث الأزمات المصرفية يعود إلى مجموعتين من العوامل هما:

**المجموعة الأولى: العوامل الاقتصادية الكلية:** ويمكن رصد مجموعة من المسببات التي تؤدي إلى الأزمات المصرفية من خلال منظور العوامل الاقتصادية الكلية ومن هذه المسببات:

**1- الاختلالات الهيكلية الكلية:** وهي الاختلالات الناجمة عن تغيرات متتابعة في بنية الاقتصاد الوطني وما يترتب على هذه الاختلالات من تدهور لبعض القطاعات الاقتصادية مثلاً: (قطاع الصناعة، السياحة، الاستقرار السياسي) إضافة إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.

**2- التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية المتبعة:** تعتبر التدفقات الرأسمالية متغيراً اقتصادياً كلياً يلعب دوراً في المراحل المبكرة لحدوث الأزمة، حيث إن التقلبات في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض وتقلل من حوافز الاستثمار من جهة، كما إن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع المصرفية وتغري المصارف على زيادة الائتمان بغض النظر عن ملائمة هذا الائتمان من جهة أخرى، كما أن زيادة حجم التدفقات النقدية سترفع بدورها من نسبة التضخم في أسعار الأصول الرأسمالية ومن أهم المؤشرات على حدوث أزمة مالية قريباً ضعف الرقابة المصرفية بخصوص حركة الأموال الساخنة التي قدمت لغرض المضاربة في الأسواق المالية وليست للاستثمار في الأصول الحقيقية، وهنا لا بد أن تتدخل السلطة النقدية لتقليص حجم المعروض النقدي داخل الاقتصاد.

**3- سياسات الإقراض:** قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الإقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها:

أ- الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح.  
ب- التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض، حيث تشير الوقائع المتعلقة بالأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا إلى إن الحكومات تدخلت بدرجة أكبر من اللازم في قرارات الائتمان المصرفي وفرضت على المصارف تمويل بعض المشروعات بطريقة إجبارية على الرغم من عدم وجود جدوى اقتصادية لهذه المشروعات، كما إن الضوابط غير المحكمة على الإقراض بسبب مظاهر الممارسات الرديئة في الإدارة ( إقراض بعض أعضاء مجالس الإدارة، إقراض بعض المسؤولين التنفيذيين في البلد أو عائلاتهم ) لعبت دوراً كبيراً في توسع حجم الإقراض المصرفي.

**4- سياسات سعر الصرف:** تلعب أسعار الصرف المرنة أو المقيدة دوراً أساسياً في أزمة النظام المصرفي، فأسعار الصرف المرنة يمكن أن تزيد من حدة المضاربة بسبب إن تغير سعر الصرف يؤدي إلى إحداث تقلبات كبيرة في معدل نمو الناتج القومي، أما نظام سعر الصرف المقيد فإنه يزيد من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية حيث يزيد من نسبة العجز في ميزان المدفوعات الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم المعروض النقدي ويرفع من أسعار الفائدة المحلية، مما يقود في النهاية إلى تخفيض حجم الائتمان المصرفي.

**5- الإصلاحات الاقتصادية والتحرير المالي:** إن الإصلاحات الاقتصادية غير المناسبة والمبالغ فيها أحياناً تشكل ضغوطاً غير اعتيادية على النظام المصرفي وتكون سبباً للأزمة، فتحرير أسعار الصرف مثلاً يضعف من إمكانية النظام المصرفي في تنظيم الأسعار قصيرة الأجل، كما إن خفض القيود على الإقراض المصرفي يزيد من الطلب على الائتمان الموجه نحو بعض القطاعات الاقتصادية.

**المجموعة الثانية: العوامل الاقتصادية الجزئية:** تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة بكل مصرف أو مجموعة من المصارف دوراً هاماً في نشوء الأزمات المصرفية ويمكن حصر أهم هذه العوامل في ما يلي:

**1- ارتفاع نسبة القروض إلى حقوق الملكية:** مما يضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي خصوصاً في وقت الأزمات الاقتصادية حيث تتلأق مشروعات الأعمال في تسديد الالتزامات المصرفية التي عليها .

**2- وجود علاقة بين المصارف والشركات:** حيث من الطبيعي أن يتعرف المصرف على نشاط عملائه كي يستطيع تفويم الجدارة الائتمانية لهم دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات الائتمانية، وقد أشارت الكثير من الدراسات إن المصارف الآسيوية دخلت في علاقات وثيقة أكثر مما ينبغي مع الشركات مما نجم عنه الإفراط في منح الائتمان لقطاعات اقتصادية لا تتمتع بالجدارة الائتمانية تحت تأثير الممارسات الإدارية الرديئة، والفساد، ونقص المعلومات.

**3- تدهور قيمة الأصول:** إن الكثير من مسببات الأزمة لم تنجم عن جانب الخصوم أو الالتزامات الواردة في ميزانيات المصارف وإنما جاءت من جانب الأصول بسبب تدهور قيمة هذه الأصول، حيث أن ارتفاع نصيب القروض الرديئة في محفظة المصارف، أو تراجع أسعار الأسهم والعقارات قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام المصرفي.

4- عدم توافق تواريخ الاستحقاق: حيث أن المشكلة التي تواجه مديري المصارف هي كيفية تحويل تواريخ الاستحقاق للودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات ائتمانية طويلة الأجل، بل إن الأمر يتعدى أحياناً عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق على هيكل الودائع المصرفية من جهة وهيكل آجال الائتمان المصرفي من جهة أخرى

### ثانياً: مفهوم وأهمية أنظمة الإنذار المبكر بالأزمات المالية.

واجهت العديد من البلدان في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحالي سلسلة من الأزمات كان آخرها أزمة الرهن العقاري عام 2007، والأزمة المالية في أوروبا واليونان تحديداً سنة 2013م، والتي أدت إلى إنهيار العديد من المصارف في البلدان المختلفة، إذ استمر مسلسل التعثر للمؤسسات المالية الكبيرة الواحدة تلو الأخرى، ففي ظل عولمة القطاع المالي فإن عدم تبني وتطبيق أطر رقابية محلية ودولية مناسبة للتعامل مع الابتكارات المالية من مشتقات وأدوات مالية معقدة سيؤدي حتماً إلى إضعاف دور إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، وبالتالي تعثر القطاع المالي والاقتصادي الكلي معاً<sup>2</sup>.

إذ برهنت الأزمة المالية الأخيرة عن الحاجة إلى إصلاح جذري للنظام المالي، وبالتالي تسليط الضوء على أهمية إعادة تقييم هيكل النظام المالي وتحسين الإطار المالي لإدارة الأزمات وإعادة توجيه الاهتمام بالمخاطر المنتظمة وذلك من خلال دور سياسة السلامة المالية الكلية، إذ شهدت العقود القليلة الماضية فجوة كبيرة بين سياسات الإقتصاد الكلي وتنظيم المؤسسات المالية الفردية<sup>3</sup>.

ويتوقف نجاح إدارة الأزمات على وضع كافة السيناريوهات المحتملة وكيفية التعامل مع كل سيناريو منها بخبرة متخذ القرار وقدرته على التنبؤ المبكر بالأزمة نتيجة لتراكم الخبرات عن الأزمات السابقة ونجاحات وإخفاقات التعامل معها، وكذلك القدرة على الابتكار والمنطق السليم في التعامل مع المشكلات، ويجب أن يضم فريق العمل المتعامل مع الأزمات خبرات مختلفة في النواحي المالية والاقتصادية والقانونية والسياسية والسلوكية والمحاسبية والإدارة والإحصاء<sup>4</sup>.

وهناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر بالأزمات المالية تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها، وتقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، ومن أهم هذه المؤشرات التي تستخدم في هذا المجال مؤشرات الحيطة الكلية.

إذ تشير مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي إلى مجموعة مؤشرات يتم من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث، لذلك حظيت باهتمام كبير من قبل البنوك المركزية<sup>5</sup>؛ إذ تلعب البنوك المركزية دوراً أساسياً في الحفاظ على وحدة النظام المصرفي للبلد، لذلك نحتاج لامتلاك نظام إشراف فعال وقوي لضمان الاستقرار المالي. وتتبع أهمية مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات من كونها مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، وهي أيضاً تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي المالي للخطر، وعلى العموم يمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات من خلال النقاط الآتية<sup>6</sup>:

- ✓- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنياً على مقاييس كمية موضوعية؛
- ✓- تساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء؛
- ✓- تعد مقاييس تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة مؤشرات؛
- ✓- تقوم على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محلياً ودولياً؛

✓- تساعد على كشف مخاطر انتقال الأزمات، وتعمل على التقليل من حدتها.

ويتطلب أداء هذه المهام دعم التحليل المناسب وتوفير قاعدة معلومات شاملة، إذ إن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي أن يستند إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة بمستوى الإقتصاد الكلي، فضلاً عن المعلومات التي يتم الحصول عليها من السوق، إذ أن تطوير الهيكل المناسب والإجراءات لجمع كافة أنواع المعلومات ذات الصلة وبطريقة تضمن السرية التامة في استخدام البيانات الدقيقة تمثل تحدياً كبيراً، الأمر الذي يتطلب تطور التحليل والمعرفة بالسوق والخبرة الإشرافية فضلاً عن رصد حالات التعرض للمخاطر في الأسواق والمؤسسات.

و عند تحليل المخاطر الناشئة داخل النظام المالي يكون من المفيد تقسيم التحليل إلى مؤشرات تركز على التطورات داخل المؤسسات الفردية وتأثير الأزمات على مستوى هذه المؤسسات، ومؤشرات أخرى تركز على النظام المالي ككل، وتهدف إلى الحد من تأثيرات الأزمة على نطاق المنظومة الاقتصادية.

### ثالثاً: مؤشرات أنظمة الإنذار المبكر بالأزمات.

يقصد بنظم الإنذار المبكر: " تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغوط السكانية وغيره لبلد ما"<sup>7</sup>.

تشتمل مؤشرات نظم الإنذار المبكر بالأزمات على جانبين رئيسيين هما<sup>8</sup>:

1- مؤشرات الإنذار الجزئية لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل منفرد؛

2- مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل.

### وفيما يلي هذه المؤشرات بالشرح وبنوع من الاختصار.

1 - أنظمة الإنذار الجزئية: تعتمد على مجموعة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية والتي تعرف بإطار (CAMELS) والذي يغطي: ملاءة رأس المال C ، جودة الأصول A ، الإدارة M ، الربحية E ، والسيولة L ، الحساسية لمخاطر السوق S ، يضاف إليها مؤشرات خاصة بالسوق وهي لا تدخل ضمن (CAMELS).

**ويعرف مؤشر (CAMELS)** بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الوضع المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد هذا المؤشر من أهم الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي، ويمكن تلخيص أهم مميزات معيار (CAMELS) بما يأتي:

1- تصنيف المصارف وفق معيار موحد؛

2- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش؛

3- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف؛

4- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم

التقارير؛

5- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدا، ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل؛

6- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش؛

7- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسله بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية

المراجع.

لكن رغم هذه المميزات فإن تنفيذ مؤشر (CAMELS) يواجه عدة صعوبات على الصعيد العملي من بينها مشاكل رئيسية تقترن بكفاية رأس المال ومراقبة نوعية أصول المصرف، ومن الصعوبات الأخرى هو كون الإدارة متغير نوعي يصعب قياسه، وكذلك فإن العلاقة بين ربحية المصرف ويسره هي علاقة يصعب تفسيرها، فمثلاً يمكن أن يعزى تحقيق المصرف لأرباح عالية نتيجة قبوله بمخاطرة عالية، أما عنصر السيولة فإنه يتأثر بعوامل مختلفة، من بينها مصادر التمويل وتباين آجال الاستحقاقات والإيرادات والإدارة السيئة للسيولة على المدى القصير، وأخيراً فيما يخص عنصر الحساسية، فهناك مشاكل عديدة ناجمة عن زيادة تنوع عمليات المصارف ودخولها مجالات مثل صفقات صرف العملة وصفقات سوق الأسهم والسلع وحتى العقارات وتولد كل من هذه العمليات درجات متفاوتة من الخطر يصعب قياسها، وفيما يلي أهم مؤشرات نظم الإنذار الجزئية<sup>9</sup>:

### أ - مؤشرات كفاية رأس المال: Capital Adequacy Indicators

تحدد هذه المؤشرات مقدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات التي من الممكن أن تصيب بنود الميزانيات العامة لهذه المؤسسات، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية مثل مخاطر أسعار الصرف (foreign exchange risks) ومخاطر أسعار الفائدة (Interest rate risks) ومخاطر الائتمان (Credit Risks) فضلاً عن احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات والخيارات (Derivatives Financial) .

### ب- مؤشرات جودة الأصول: Asset Quality indicators

تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الأصول، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة، وعادة ما ينظر إلى تقييم جودة الأصول من خلال مستويين هما: مستوى إقراض المؤسسة، ومستوى اقتراض المؤسسة.

### ج - مؤشرات سلامة الإدارة: Management Soundness Indicators

تنطوي ممارسة الإدارة أساساً على عملية اتخاذ القرارات، أي الاختيار بين البدائل والتي يقوم بها المدير المالي، فهو يتخذ نوعين من القرارات: قرار التمويل وقرار الاستثمار، وذلك بالأسلوب الذي يساهم في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تعظيم قيمة المصرف. وعليه فإن سلامة الإدارة هي مفتاح لأداء المؤسسات المالية، إلا أن معظم هذه المؤشرات تطبق في المؤسسات الفردية وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق<sup>10</sup>.

### د - مؤشرات الإيرادات والربحية: Earnings and Profitability Indicators

هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد ربحية المصارف وكذا الإيرادات المحصلة، فانخفاض نسب هذه المؤشرات يمكن أن يدل على وجود مشكلات في ربحية المؤسسات المالية وعلى العكس من ذلك فإن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر.

### هـ - مؤشرات السيولة: Liquidity Indicators

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء إدارة السيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة والتي تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم، ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالاقتراض من المصارف والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير.

### و- مؤشرات درجة الحساسية لمخاطر السوق: Sensitivity to Market Risk Indicators

وتتعلق هذه المؤشرات بالمحافظ الإستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، إذ أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات والمشتقات المالية، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، ويتم قياس جميع هذه المخاطر بمقياس<sup>11</sup>(VAR)؛ وهذه الخاطر هي:

**1- مخاطر أسعار الفائدة (Interest rate risks):** وتشير إلى مدى حساسية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمصرف للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، ويكون الأصل والخصم حساساً للتغير في سعر الفائدة إذا كان يمكن إعادة التسعير في مدة زمنية معينة<sup>12</sup>.

**2- مخاطر أسعار الصرف (foreign exchange risks):** وهي المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون بالعملة الأجنبية ويحاول تجنبها أو تقليل مخاطرها، وتكون عادة في سوق العملات الأجنبية.

**3- مخاطر أسعار الأصول المالية (Derivatives Financial risks):** وتنتج عن تذبذب أسعار مكونات المحفظة المالية للمصرف، ويمكن حسابها من خلال نموذج التسعير الرأسمالي للأصول أو نظرية المضاربة في تسعير الأصول والتي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة.

### ي- المؤشرات الخاصة بالسوق: Market Based Indicators

على الرغم من أن هذه المؤشرات لا تدخل ضمن إطار مؤشرات الهيطة الجزئية الستة (CAMELS). ولكنها تبقى مؤشرات مهمة تدل على قوة المؤسسات المالية، ومن هذه المؤشرات: الأسعار السوقية للأدوات المالية التي تصدرها المؤسسات المالية، العوائد المفردة، التصنيف الائتماني، وهامش العائد السيادي.

### 2- مؤشرات متغيرات الإقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل.

**عوامل الإقتصاد الكلي وتأثيرها على النظام المالي:** يؤثر ويتأثر الجهاز المالي بمجمل النشاط الاقتصادي الكلي، إذ أن بعض التطورات الإقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، وعليه يجب مراقبة بعض المتغيرات على مستوى الإقتصاد ككل ولاسيما تلك التي تتعلق بهروب رأس المال وأزمات سعر الصرف، وهذه العوامل تشمل ما يلي:

### أ - النمو الإقتصادي: Economic Growth

ويكون من معدلات النمو الإقتصادي الإجمالي، إذ أن انخفاض معدل النمو في الإقتصاد يضعف مقدرة المقرضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في رفع مخاطر الائتمان، كما إن تدهور بعض القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية وبالتالي يؤدي إلى زعزعة وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية.

## ب - ميزان المدفوعات: Balance of Payments

يعد ارتفاع عجز الحساب الجاري مؤشراً على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مما يؤثر سلباً على النظام المالي ولاسيما إذا تم تمويل هذا العجز في تدفقات مالية قصيرة الأجل، فضلاً عن أن انخفاض نسبة الاحتياطيات في الجهاز المصرفي إلى الالتزامات قصيرة الأجل تعد هي الأخرى مؤشراً على عدم الاستقرار في النظام المالي.

كما تشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري كان سبباً رئيساً في الأزمات المالية في الكثير من البلدان ولاسيما البلدان التي تتصف صادراتها بالتركز في سلع محدودة.

## ج - التضخم: Inflation

إن التذبذب في التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، ذلك أن التضخم يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والإستثمار، كما أن الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلباً على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية.

## د - معدلات الفائدة وأسعار الصرف: Interest and Exchange Rates

يعد التذبذب في هذه المعدلات مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية، وبشكل عام فإن ارتفاع درجة التذبذب في أسعار الصرف يمكن أن تتسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول هذه المؤسسات وخصومها المالية؛ في حين إن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن أن يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية.

## هـ - ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم: Lending and Asset Price Booms

يعبر عن ازدهار الإقراض بالفارق بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من المصارف ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادةً قبل الأزمات المالية الحادة، أما فيما يخص ازدهار أسعار الأسهم فتعد السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب هذا الازدهار، إذ أن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية إنكماشية يؤدي إلى انخفاض قيمة الأسهم والعقارات، وتراجع النشاط الإقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية.

## و- آثار الانتقال بالعدوى: Contagion Effect

بسبب الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية فإن انتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعاً، فعندما يعاني أحد البلدان من أزمة مالية تظهر على شكل انخفاض حاد في قيمة العملة فإن البلدان الأخرى الشريكة لها في التجارة تعاني من الأزمة بانتقالها إليها من خلال التجارة بسبب تراجع تنافسية هذه البلدان مقارنة مع البلد الذي انخفضت قيمة عملته بشكل حاد، ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي، ويُعد الهروب الجماعي للودائع أسلوب القطيع (من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي).

## ي- العوامل الأخرى: Other Factors

-**الاقتراض والإستثمار الموجه:** إن توجيه الإستثمار والاقتراض بصورة إجبارية إلى نشاطات وقطاعات على أسس غير سوقية تؤدي دائماً إلى تخصيص غير كفاء للموارد مما يؤثر سلبياً على درجة الإعسار في المؤسسات المالية.

-**علاقة الحكومة بالقطاع المصرفي والاختلالات في الموازنة:** إذ أن زيادة الائتمان الموجه من البنك المركزي إلى الحكومة يزيد من الضغوط التضخمية مما يؤثر على القطاع المالي.

## رابعاً: تطبيق مؤشرات الإنذار بالأزمات على الجهاز المصرفي الجزائري

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول اسقاط بعض مؤشرات الحيطة الكلية على الجهاز المصرفي الجزائري لمعرفة مدى إمكانية الاستفادة من تطبيق هذه المؤشرات، للتنبؤ بالأزمات المالية للمدة (2000-2014).

وسوف يتم استخدام منهج مدخل الإقتصاد الكلي الذي يعتمد فرضية مفادها أن سلامة الجهاز المصرفي تعكس سلامة الإقتصاد الوطني، وعليه فإن هذا المدخل يقوم على إيجاد علاقة منتظمة بين المتغيرات الإقتصادية الكلية وكفاءة الجهاز المصرفي.

لكن قبل استعراض مؤشرات الحيطة الكلية المستخدمة في الدراسة التطبيقية لابد من الإشارة إلى أن الإقتصاد الوطني يتسم بنوع من الانفتاح على العالم الخارجي، كما يعتمد على منتج واحد بشدة وهو تصدير

النفط الذي يشكل نسبة عالية من الناتج الوطني، لذا فإن أي تقلبات لهذا القطاع سينعكس على أداء الإقتصاد الكلي وبالتالي أداء الجهاز المصرفي.

ومن المعلوم بأن الأزمة في الدول التي تعتمد بشدة على صادرات المواد الأولية تختلف عن الدول الصناعية، فالمشكلات التي تواجه المصارف والقطاع المالي تكون مسبقة بتدهور معدلات التبادل وانخفاض أسعار الصادرات من السلع الأولية والذي لا يؤثر فقط في معدل ربحية بعض الأنشطة الأساسية ولكنه يخفض إيرادات الحكومة ويضعف الطلب المحلي ويهدد ربحية كل المشروعات، لذا فإن دور مؤشر معدل التبادل الدولي يجعل من السهل التنبؤ بالمشكلات المالية والمصرفية.

### 1- مؤشرات متغيرات الإقتصاد الكلي:

#### أ - معدل نمو الناتج المحلي (الوحدة مليار دج):

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج الوطني	4123	4257	4541	5266	6127	7564	8512	9408	11042	10034	12049	14384	16160	19089
معدل التغير	28.25	3.23	6.7	16.0	16.34	23.45	12.52	10.52	17.37	-9.13	20.08	19.38	12.34	18.12

**يلاحظ من خلال الجدول** تذبذب معدل نمو الناتج المحلي خلال مدة الدراسة، إلا إن أعلى مستويات النمو تحققت سنة 2005 إذ بلغ معدل النمو (23.45%)، أما في سنة 2008 فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (17.37%) بعد أن كان (10.52%) سنة 2007 وذلك نتيجة لمعدلات النمو التي حققتها بعض القطاعات الإقتصادية ولاسيما قطاع النفط، إذ ازدادت عائدات النفط الخام نتيجة لارتفاع كميات النفط المصدرة وارتفاع سعر برميل النفط بنسبة (35.8%) والذي انعكس إيجاباً في تحقيق بعض التعافي للقطاعات الإقتصادية إلا إن هذا المعدل انخفض بشكل واضح وكبير عام 2009 نتيجة لانخفاض أسعار النفط حتى وصل إلى (-10.7%).

#### ب - ميزان المدفوعات:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
متوسط سعر النفط / دولار للبرميل	28.5	24.8	25.24	29.03	38.66	54.64	66.05	74.66	99	61.6	79.9	102.9	111	110.8
رصيد المدفوعات / مليار دولار	8,93	7,06	4,36	8,84	11,12	16,94	17,73	29,56	37	3,67	15,33	20,06	12,3	9,41

يعتبر ميزان المدفوعات من وأهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية و الاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هي الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية. حيث يتضح من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات الجزائري تأثر بالأزمة الخارجية وهذا- بتراجع رصيده من 37 مليار دولار سنة 2008 إلى 3,67 مليار دولار سنة 2009، وهذا بعدما حقق معدل نمو بنسبة 66.66% سنة 2007 و 25,17% سنة 2008، إلا أن ذلك المعدل تراجع سنة 2009 إلى 0,28%، وهو ما يمثل صدمة في المعاملات الخارجية للجزائر، وسجل ارتفاع طفيف ب 15,33 و 20,06 مليار دولار سنتي 2010 و 2011 على التوالي، وكان هذا السبب تراجع حجم الفوائض التي كانت تساهم في زيادة احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي، حيث تراجع معدل زيادة هذا الأخير من معدل زيادة تقدر ب 29,88% سنة 2008 إلى 4,06% و 8,93% على التوالي سنتي 2009 و 2010 محققا بذلك ما قيمته 148,91 مليار دولار.

#### ج - معدل أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدولار مقابل دج	77.58	75.64	78.89	67.93	71.93	73.14	71.07	67.01	70.69	72.22	74.04	76.05	78.10	79.02
الأورو مقابل دج	69.87	67.39	80.38	83.52	96.29	86.66	93.86	97.62	95.39	105.5	97.86	106.5	102.94	101.3

شهد سعر صرف الدينار الجزائري استقرار نسبي على امتداد مدة الدراسة وذلك لتطبيق البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) حزمة إجراءات من ضمنها استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي كان من أهمها عمليات السوق المفتوحة التي تمت من خلال مزادات العملة الأجنبية، وخيارات إدارة السيولة المتمثلة بمزادات حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية وحوالات البنك المركزي والإقراض ما بين المصارف، مما ساهم في ارتفاع ملموس في سعر صرف الدينار الجزائري.

كما ساهمت السياسة النقدية الحذرة للبنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) إلى تكوين احتياطات كافية بالعملة الأجنبية تنصب بالدرجة الأساس لمواجهة أزمة احتمالات طارئة قد يتعرض لها التوازن الخارجي للإقتصاد الوطني بسبب احتمالات المضاربة بالعملة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج بشكل مفاجئ،



فضلا عن التحسس لأي مفاجآت ضارة أخرى قد يتعرض لها الإقتصاد الوطني الناجمة عن صدمات قوية بسبب التحركات المالية الخارجية الضارة وهو ما لمسها محافظ بنك الجزائر من خلال ارتفاع حجم الواردات إلى أكثر من 60 مليار دولار لسنة 2013م، فعمد بذلك إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية.

**د - معدلات التضخم في الجزائر:**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	-	-	3	3	3	3	3	3	3	3,5	3,5	3,5	4	4
معدل التضخم المستهدف	-	-	3	3	3	3	3	3	3	3,5	3,5	3,5	4	4
معدل التضخم المحقق	0,34	4,23	1,42	2,58	3,56	1,64	2,53	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89	5,67

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على:- قوانين المالية والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

من المعلوم أن معدلات التضخم المرتفعة عادة ما تؤدي إلى حدوث أزمة مالية، وبالفعل فقد كانت هذه المعدلات مرتفعة خلال السنوات الأولى من الدراسة إلا أنها شهدت انخفاض بـ 2,8% - وذلك نتيجة لما ذكرناه في النقطة السابقة من إجراءات البنك المركزي التي أسهمت بشكل أو بآخر بتخفيض معدلات التضخم، إذ لم يعد البنك المركزي الرافعة المالية لتمويل العجز المالي للموازنة العامة كما ركز البنك المركزي من خلال تطبيق سياسته النقدية على الدور الذي يؤديه سعر الفائدة واعتماده كواحد من أدواته التي يعمل من خلالها للتصدي للانحرافات السعيرية بغية استعادة التوازن الإقتصادي وفرض الاستقرار مما جعل التضخم تحت السيطرة للمرة الأولى منذ عام (1990).

**ه - معدلات نمو السيولة المحلية:**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عرض النقود M2	2022	2473	2901	3354	3644	4157	4933	5994	6956	7173	8280	9929	11067	11945
سيولة الاقتصاد M2/PIB	49.04	58.1	63.88	63.68	61.00	55.0	58.0	63.7	63.0	71.5	68.7	69.0	68.48	62.57

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على: النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

عرفت النفقات العامة العمومية ارتفاعا أستمرا، حتى في ظل تراجع العائدات النفطية خاصة سنتي 2008 و 2009، نتيجة التطورات التي حدثت في أوروبا وما يعرف بأزمة الديون السيادية الأوروبية، فبسبب الطبيعة الربعية للإقتصاد الجزائري فإن توليد السيولة العامة في الإقتصاد تأتي من عوامل الطلب عليها وبالذات تنقيد الإيرادات النفطية بالدينار الجزائري عبر ظاهرة الإصدار النقدي وعلى هذا الأساس فإن درجة نقدية-سيولة- الإقتصاد تعد مرتفعة أو Positive feed back الموجب ما يطلق عليها بالعمق النقدي الذي يقدر بحوالي (40%) عام 2008.

## 2 - المؤشرات المصرفية:

**1-2- بروز أهمية قواعد الحيطة المصرفية في قانون النقد والقرض (1990-10):** إن بروز أهمية الحيطة المصرفية تعود إلى قانون النقد والقرض، هذا الأخير الذي يعد بمثابة إسناده التشريعي للإصلاحات التي مني بها النظام المصرفي، حيث جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المصرفية المعمول بها في البلدان المتطورة.

فبموجب قانون النقد والقرض تم تأسيس سلطة نقدية وحيدة تتمثل في "مجلس النقد والقرض" يتصرف تارة بصفة مجلس إدارة البنك المركزي، وهو يمتلك عندئذ الصلاحيات العادية الخاصة بمجلس الإدارة، و تارة أخرى يتصرف بصفة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام المنوطة بالبنك المركزي مع إصدار مختلف الأنظمة المصرفية. حيث من أهم الأنظمة التي تم اعتمادها من قبل "مجلس النقد والقرض" تلك التي تتعلق بتسيير المخاطر المصرفية (Gestion Prudentielle) بالأسس العالمية، والتي تم تأكيدها من خلال تنظيمين هما<sup>13</sup>:

❖ - التنظيم رقم 90-01 بتاريخ 04 جويلية 1990 الذي يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية عند مبلغ 500 مليون دج بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية ذات طابع استعمال الأموال العمومية (بند 110 إلى 114). ومبلغ 100 دج للأنواع الأخرى من المؤسسات المالية

❖ - التنظيم رقم 91-90 بتاريخ 14 أفريل 1991 المتعلق بقواعد الحيطة المصرفية (المكاملة والمعدلة) والذي يهدف إلى تحديد قواعد خاصة بتغطية و توزيع الأخطار، كما يعطى تعريفا أوسع للأموال الخاصة. إضافة إلى سلسلة من النصوص التنظيمية التي تساعد على تحقيق التسيير الفعال للخطر المصرفي.

**2-2- قواعد الحذر المطبقة من قبل النظام المصرفي الجزائري:**

بما أن محور دراستنا ينصب أساسا على السلامة أو الملاءمة المصرفية، فإن تركيزنا في هذا الإطار سيكون بالدرجة الأولى على دراسة معايير الملاءمة المصرفية لذلك سنحاول في البداية تسليط الضوء على أهم قواعد الحذر للتسيير (Les règles prudentielles de gestion) المطبقة في التنظيم الجزائري، لنقف بشيء من التفصيل عند دراسة الملاءمة المصرفية وتبيان أهمية مائة رأس المال في ضمان سلامة البنك واستمرارية نشاطه:

أ- رأس المال الأدنى للمصاريف: إن أول قاعدة متبعة في الجزائر تتعلق بالقواعد الخاصة بالوظيفة الائتمانية، و التي تلزم المصارف بوضع حد أدنى لرأس مالها للقيام بوظائفها، وذلك وفق قانون النقد والقرض، علما أن:

- 100 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية التي تقوم بكل العمليات الإيمانية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور، و في هذه الحالة يجب أن لا تقل الأموال الخاصة عن 50% من المجموع.
- 500 مليون دج بالنسبة للمصارف التي تقوم بالعمليات الائتمانية العادية (تلقي الأموال من الجمهور، عمليات القرض، تسيير طرق الدفع)، و في هذه الحالة يجب أن لا تقل الأموال الخاصة عن 33% من المجموع.

ب- معيار الأموال الخاصة الصافية (رأس المال الصافي): وهو يحتل مكانة الرائد في قواعد الحذر لأنه يعتبر ضمان لملاءمة المصرف وسلامته، ويتكون من العناصر التالية:

الأموال الخاصة الصافية = الأموال الخاصة القاعدية + الأموال الخاصة التكميلية – عناصر الخصم.

$$FP = FP \text{ de base} + FP \text{ Complémentaire} - \text{Eléments à déduire.}$$

- الأموال الخاصة القاعدية: وتتكون من رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات، النتائج الصافية والمؤونات على المخاطر المصرفية.

- الأنوال الخاصة التكميلية: وتتضمن احتياطات إعادة التقييم وأموال ناتجة عن إصدار سندات أو قروض مشروطة، ومؤونات ذات طابع عام.

- عناصر الخصم: وتتكون أساسا من الاستخدامات المشككة للأموال الخاصة الموظفة في مؤسسات القرض الأخرى (سندات الشركات الفرعية أو المساهمة، سلفيات وسندات المساهمة المشروطة و الممنوحة أو الصادرة عن مؤسسات القرض).

ج- تغطية المخاطر وترجيحها: يقصد بالخطر المصرفي توقع تحمل خسارة، أو هو تطور غير ملائم للنتائج، وهناك من يعرفه بأنه: "عدم التأكد من الربح المرتقب، وحالة عدم التأكد سببها هو عمليات التحكيم بين المرودية المستقبلية المحتملة و ضمان حالي وأكد"14.

وبالنظر إلى طبيعة نشاط البنك فإن الخطر المصرفي يعتبر هاجس كل مصرف لكونه ملازم لوظائفه لاسيما الوظيفة الرئيسية: منح القروض، وإمكانية تغطية المخاطر الناجمة عن نشاط المصرف، تضمنت قواعد الحذر نظام خاص لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر أصول الميزانية (القروض المختلفة) أو خارج الميزانية (الالتزامات بالإمضاء). فتم إدراج معاملات ترجيح مستوى الخطر تتراوح من (0% إلى 100%) تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وذلك وفقا لنوعية العميل وطبيعة العملية.

فبالنسبة لعناصر الأموال داخل الميزانية، يتم حساب الخطر المرجح من خلال المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية، بعد احتساب كل المؤونات والضمانات اللازمة، مرجحة بمعامل ترجيح معين، كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول: معدلات ترجيح مخاطر عناصر أصول الميزانية.**

Risques encourus	Taux de Pondération
Crédit à la Clientèle	100%
Titres de placement	100%
Titre de Participation	100%
Comptes de Régularisations	100%
Immobilisations Nettes	100%
Concours au Banques et Etablissements Financiers	
- Installés en Algérie	05%
- Installés à l'Etranger	20%
Obligations de l'Etat	0%
Autres Créances sur l'Etat	0%

**Source:** Document Banque Extérieur d'Algérie , Mars, 2002

-أما بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية، فإن حساب الأخطار المرجحة يتم من خلال تصنيف الالتزامات إلى أربعة أصناف وفق ما نص عليه الملحق رقم 03 من التعليمات رقم 94/74 لبنك الجزائر، كما يلي:

✓ 100% بالنسبة للالتزامات ذات الخطر المرتفع؛

✓ 50% بالنسبة للالتزامات ذات الخطر المتوسط؛

✓ 20% بالنسبة للالتزامات ذات الخطر الملائم؛

✓ 0% بالنسبة للالتزامات ذات الخطر الضعيف.

**د- معيار توزيع المخاطر:** تعتبر عملية تقسيم المخاطر وتوزيعها إحدى الطرق المتبعة من طرف البنك للتقليل من احتمالات الأخطار التي تؤدي إلى الإفلاس؛ لذلك أوجبت قواعد الحذر تنويع العملاء والمتابعة المستمرة لهم؛ فتركيز المخاطر على عمل محدود من العملاء يجعل وضعية البنك ومركزه حساس في حالة إفلاس أحد العملاء أو عجزه عن التسديد؛ وبالتالي فإن تنويع العملاء وتقسيم المخاطر المحتملة هو بمثابة حماية للبنك.

وعليه فقد نص التشريع الجزائري في هذا الإطار على ضرورة تحديد (حصر) تدخل البنوك والمؤسسات المالية كوساطة مالية كالتالي<sup>15</sup>:

- إن المخاطر الناجمة عن نفس المستفيد لا يجب أن تتعدى 25% من الأموال الخاصة للبنك، وهذا ابتداء من 1995/01/01.

$$\frac{\text{المخاطر الصافية المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} > 25\%$$

- إن المبلغ الإجمالي للمخاطر المترتبة عن المستفيدين الذين تعدو نسبة 15% من الأموال الخاصة للبنك، لا يجب أن تتعدى قيمتها عشر (10) مرات مبلغ الأموال الخاصة.

$$\frac{\text{المخاطر الصافية المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} > 10 \text{ مرات مبلغ الأموال الخاصة}$$

**ه- معيار الملاءة المصرفية (نسبة كوك):**

باعتبار الملاءة المصرفية هي أساس السلامة المصرفية، فإن بنك الجزائر أولى لها أهمية كبرى، وأعتبر رأس المال (الأموال الخاصة للبنك) بمثابة مقياس أساسي لها.

ويتمثل معيار الملاءة المصرفية -كما ورد في توصيات لجنة بال 1988- في علاقة رأس المال الصافي (الأموال الخاصة الصافية) والمخاطر المترتبة المرجحة وحسب ما نصت عليه المادة (02) من التنظيم 91-03 الصادر في 14 أوت 1991 والمادة (03) من التعليمات رقم 94-74 الصادرة في 1994/11/29 والمتعلقة بتحديد القواعد الحمائية، فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة باحترام و بصفة دائمة، نسبة ملاءة تعادل على الأقل (8%) حيث:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{المخاطر المترتبة المرجحة}} \leq 8\%$$

وهي النسبة الشهيرة بنسبة كوك علما أن احترام تطبيق هذه النسبة جاء بصفة تدريجية وهذا بسبب خصوصية البنوك الجزائرية التي تتميز بضعف رأس مالها. حيث تراوحت نسبة الملاءة من 4% إلى 8% ابتداء من سنة 1995.

و- **متابعة الالتزامات:** في إطار تسيير مخاطر القروض والتحكم فيها، نصت قواعد الحذر على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة وذلك من خلال ترتيب ذممها حسب درجة المخاطرة وتكوين المؤونات اللازمة لكل منها.

ي- **التأمين على الودائع:** لا بد على أي بنك أن يقوم بالتأمين على الودائع لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، وذلك بهدف حماية أموال المودعين والحفاظ على مبدأ الأمان الذي يعتبر من الميزات الهامة لنشاط البنك.

ومنه فإن وضع نظام لضمان الودائع والتأمين عليها، يعد من المعايير الوقائية الأساسية المقترحة من طرف لجنة بال، وتعتبر وسيلة معالجة إفلاس البنوك من خلال صرف التعويضات للمودعين<sup>16</sup>. من خلال ما سبق، نستنتج أن قواعد الحيطة المصرفية التي تضمنها التشريع الوقائي الجزائري هي في الأصل مستوحاة من تلك المقترحة في إطار توصيات لجنة بال، وخاصة فيما يتعلق بطرق حساب النسب المختلفة، مع الإشارة إلى بعض الاستثناءات فيما يتعلق ببعض المعايير مثل معامل الترجيح والأموال الخاصة الصافية وهذا بسبب خصوصية النظام المصرفي الجزائري و واقعه.

لكن ما يمكن تسجيله كملاحظة هامة- وانتقاد هام- أن نسبة الملاءة المصرفية (نسبة كوك) المحددة عند مستوى 8% - كحد أدنى- غير شاملة طالما أنها تركز على خطر وحيد وهو خطر القرض وتهمل بقية المخاطر التي لا تقل أهمية مثل خطر الصرف وخطر سعر الفائدة، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، نجد أن احترام البنوك الجزائرية لهذه النسبة (والذي يعني ضرورة توفير 8 وحدات نقدية على الأقل من الأموال الخاصة لإمكانية إقراض وحدة نقدية واحدة)، هو في الأصل كبح لوتيرة نموها وتطويرها وخاصة إذا تعلق الأمر بالبنوك التي تتميز بضعف رأسمالها؛ هنا نصل إلى مستوى الاستفهام عن درجة فعالية الحيطة المصرفية- الملاءة المصرفية - المطبقة على مستوى البنوك الجزائرية وحصتها من الإصلاحات وعمليات إعادة التأهيل في ظل تغيير النظرة العالمية وشمولية توجهها؟

**3 - تقييم قواعد الملاءة المصرفية في الجزائر:** بالرغم من إيجابيات معايير لجنة بال المتعلقة بنسبة الملاءة (نسبة كوك) و المتمثلة في:

- ✓ حتمية زيادة الأموال الخاصة؛
- ✓ تعدد عوامل الرقابة لتحقيق الاستقرار المالي؛
- ✓ تعتبر نسبة بسيطة ومقبولة كمعيار دولي مستند على مرجع 8%؛
- ✓ تعتبر وسيلة اتصال واضحة بين البنوك والسلطات الرقابية والأسواق، فإن هذه الوسيلة يمكن أن تكون محل جدل للأسباب الأساسية التالية<sup>17</sup>:

✓ تصنيف القروض يتم حسب فئات معينة من المخاطر، حيث لكل خطر معامل ترجيح موافق له. وهنا تظهر نقطة ضعف نسبة كوك، لأن البنوك أدركت أهمية رأس المال وأصبحت تتصرف اليوم بحیطة وحذر، حيث تحولت توجهات إدارة البنك من الاهتمام بالتسويق المصرفي إلى دور محل الائتمان، وذلك بتسعير القروض وتصنيفها حسب الجدارة الائتمانية للمقترض، وبدأت تسطر أهدافها على أساس المردود من رأس المال.

✓ إن نسبة كوك تعتبر بدائية إذا قيست بالتعقيد الكبير الذي تتسم به العمليات المصرفية المعاصرة. صحيح أن المخاطرة محددة على أصناف، وبالتالي تخصيص أوزان لها يكون بحسب درجتها؛ فالأوراق الحكومية مثلا هي عديمة المخاطرة، في حين يفرض على بعض القروض الممنوحة للمؤسسات وزن (100%)، بمعنى أن هذه القروض تحتاج إلى نفس متطلبات رأس المال المصرفي على الرغم من تفاوتها في الجدارة الائتمانية من المتينة ماليا إلى الضعيفة إلى المجازفة.

✓ الآثار المترتبة عن تطبيق نسبة كوك؛ فمن أهم انعكاسات هذه النسبة تلك المسجلة في مستوى هيكلية الميزانية وعلاقة البنك بالزبائن والاستدانة الخارجية.

- فقد أثرت نسبة كوك 8% في تقليص إمكانية منح القروض بالنسبة للبنوك؛ ومن ثم وجب على البنك أن يحقق نتائج معتبرة تمكنه من استرجاع ما يعادل النسبة المعتمدة، وهذا يعني تراجع حجم القروض ولجوء البنك إلى رفع نسبة الفائدة المحافطة على هامش الربح.

- أثرت نسبة كوك أيضا على علاقة البنك بالزبون من حيث أن حجم القروض الممنوحة قد تقلص وبالتالي عدم استفادة العملاء من تحقيق أكبر مردودية من القروض المستفاد منها، وإذا تواصلت قضية ارتفاع نسبة الفائدة وإصرار البنك على تحقيق أكبر هامش، فإن ذلك لا يشجع على الاستثمار.

- أثرت أيضا نسبة كوك على القروض البنكية الدولية (الاستدانة الخارجية)، حيث أن عملية منح القروض لفائدة الدول السائرة في طريق النمو والجزائر - على وجه التحديد - ترتبط بمستوى درجة " خطر البلد " الذي يعتبر خطر عام مرتبط بالأزمات السياسية والاقتصادية ... الخ للبلد، وهذا يثير شكوكا ومخاوف لدى البلد المقرض من الخسائر المحتملة.

## الخاتمة:

لقد أضحت الأزمات المالية والاقتصادية العالمية تعصف باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، وقد تكررت الأزمات المالية عدة مرات وأكثر حدة في ظل عولمة الأسواق المالية، ولم تتمكن الدول المتقدمة ولا النامية من تجنبها رغم بعض التنبؤات بحدوثها باستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية والمصرفية؛ حيث تعتبر مؤشرات الحيطة الكلية والجزئية كأداة تستخدم للتوجيه والإنذار لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الجهاز المصرفي لأزمة مالية قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، إذ تعد مؤشرات الحيطة أفضل من الأدوات الرقابية وذلك لاعتمادها التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي.

## الاستنتاجات:

**1-** ضرورة لجوء المؤسسات المصرفية إلى مؤشرات الحيطة الكلية كونها الإطار الذي يضمن تحقيق الأهداف التي تطمح إليها ولكونها الإطار الذي يضمن سلامة القطاع المصرفي ككل من الوقوع في الأزمات، إذ تعد مؤشرات الحيطة الكلية أفضل من الأدوات الرقابية وذلك لاعتمادها التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي؛

**2-** هناك إمكانية للاعتماد على سلوك مؤشرات الإقتصاد الكلي للتنبؤ بوقوع الأزمات المالية قبل حدوثها مما يستدعي الاستمرار في تحليل هذه المؤشرات من قبل واضعي السياسة الإقتصادية كمحاولة لتجنب الإختلال في المتغيرات المؤدية للأزمات المالية؛

**3-** يتوقف نجاح إدارة الأزمات على وضع كافة السيناريوهات المحتملة وكيفية التعامل مع كل سيناريو منها وخبرة متخذ القرار وقدرته على التنبؤ والإنذار وتراكم الخبرات عن الأزمات السابقة؛

**4-** من خلال تحليل مؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر نجد أن معدل نمو الناتج المحلي رغم تذبذبه خلال مدة الدراسة إلا أنه كان مقبولاً، كما إن معدل التضخم شهد ارتفاع واضح وبشكل كبير خلال السنوات الأخيرة نتيجة الإجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي الجزائري- زيادة عرض النقود- والتي أدت في الوقت إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري، من جهة أخرى نجد أن هناك مؤشر قوة أخرى تمثل في فائض ميزان المدفوعات الذي استمر طيلة مدة الدراسة، وبالتالي تصبح النتيجة المتوقعة هي عدم احتمال تعرض الإقتصاد الجزائري لأزمة؛

**5-** عند تقييم موقف الجهاز المصرفي الجزائري ككل نجد أن معدلات العائد متذبذبة سواء على الموجودات أو حقوق الملكية، أما بالنسبة لنسبة القروض على الموجودات فقد كانت منخفضة، إذ وصلت في أعلى نسبة لها (1.37%)؛ كذلك نجد أن الديون المشكوك في تحصيلها منخفضة جداً وهو مؤشر جيد (صندوق التأمين على الودائع) مما يعطي مؤشراً على عدم إمكانية تعرض الجهاز المصرفي الجزائري للأزمة، لكن من جهة أخرى نجد أن نسبة ملاءة رأس المال ممثلة بحقوق الملكية إلى الموجودات لم تصل إلى النسبة المحددة من قبل لجنة بازل، وبالتالي يجب العمل على زيادة هذه النسبة من خلال رفع حقوق الملكية.

## أهم التوصيات:

**1-** وضع قاعدة للبيانات الخاصة بمؤشرات الحيطة الكلية يتم التوسع فيها وتطويرها بحيث يمكن تقديم تقارير دورية لمواجهة احتمالات حدوث الأزمات قبل وقوعها؛

**2-** ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين والتشريعات تمكن البنك المركزي من ممارسة دوره الرقابي بشكل فعال وتساعد على الأخذ بمؤشرات الحيطة الكلية، فضلا عن الاهتمام بتنمية الموارد البشرية لتأهيل الكوادر الرقابية من خلال إخضاعهم لدورات تدريبية مرتبطة بواقع عملهم الرقابي ولاسيما المؤشرات التي تم توضيحها؛

**3-** الاستمرار في تحليل مؤشرات الحيطة الكلية بشقيها مؤشرات الحيطة الجزئية ومؤشرات الإقتصاد الكلي في الإقتصاد الوطني للسنوات القادمة لغرض استخدامها كمؤشرات تحذيرية حول احتمال وقوع البلد

في أزمة مالية أو مصرفية؛ فالتغير في سلوك المؤشرات المذكورة خاصةً إذ كان غير إيجابي يعطي مؤشرًا عن مخاطر التعرض لأزمة مالية محتملة، وإذا نجح هذا التنبؤ فإنه يساعد القائمين على السياسة الاقتصادية باتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع الوقوع في أزمة مالية قد تكون تكاليفها باهظة على الإنتاج والاستخدام والنمو الإقتصادي.

### الملحق رقم 01: جدول مؤشرات الحيطة الجزئية والكلية.

مؤشرات الإقتصاد الكلي	مؤشرات الحيطة الجزئية
1-النمو الإقتصادي: -مجموع معدلات النمو. -تدهور القطاعات.	1-كفاية رأس المال: -نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر؛ -التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.
2 - ميزان المدفوعات: - عجز الحساب الجاري؛ - كفاية الإحتياطي من النقد الأجنبي ؛ - الدين الخارجي(بما في ذلك هيكل الإستحقاق).	2-جودة الأصول.
3- التضخم	3-مؤشرات المؤسسة المقرضة: -تركيز الإئتمان القطاعي؛ -الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية ؛ -القروض غير العاملة؛ -القروض للمؤسسات العامة الخاسرة ؛ -مخاطر الأصول؛ -الإقتراض المرتبط؛ -مؤشرات الرفع المالي.
4-أسعار الفائدة والصراف: -التغلب في أسعار الفائدة والصراف؛ -مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية؛ -قابلية سعر الصراف للإستمرار؛ -ضمانات سعر الصراف.	4-مؤشرات المؤسسة المقرضة: -نسبة الدين الى حقوق الملكية؛ -ربحية الشركات؛ -مؤشرات أخرى لظروف الشركات؛ -مديونية القطاع العائلي.
5-إزدهار الإقراض وسعر الأصول: -نوبات إزدهار الإقراض ؛ -نوبات إزدهار أسعار الأصول.	5-سلامة الإدارة: -معدلات الإنفاق؛ -نسبة الإيرادات لكل موظف ؛ -التوسع في عدد المؤسسات المالية.
6-إطار العدوى: -العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية ؛ -الآثار الجانبية للتجارة؛	6-الإيرادات والربحية: -العائد على الأصول ؛ -العائد على حقوق الملكية ؛ -معدلات الدخل والإنفاق ؛ -المؤشرات الهيكلية.
7-عوامل أخرى: -الإقراض والإستثمار الموجه ؛ -لجوء الحكومة للنظام المصرفي؛ -إلتزامات متأخرة السداد في الإقتصاد.	7-السيولة: -تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية ؛ -التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك؛ -الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي ؛ -نسبة القروض إلى الودائع؛ -هيكل إستحقاق الأصول والخصوم؛ -تدابير سيولة السوق الثانوية.
	8-الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق: -مخاطر سعر الفائدة ؛ -مخاطر سعر الصراف الأجنبي ؛ -مخاطر أسعار الأسهم ؛ -مخاطر أسعار السلع.
	9-مؤشرات خاصة بالسوق: -أسعار السوق للأدوات المالية ؛ -مؤشرات على العوائد المفرطة؛ -تصنيف الإئتمان؛

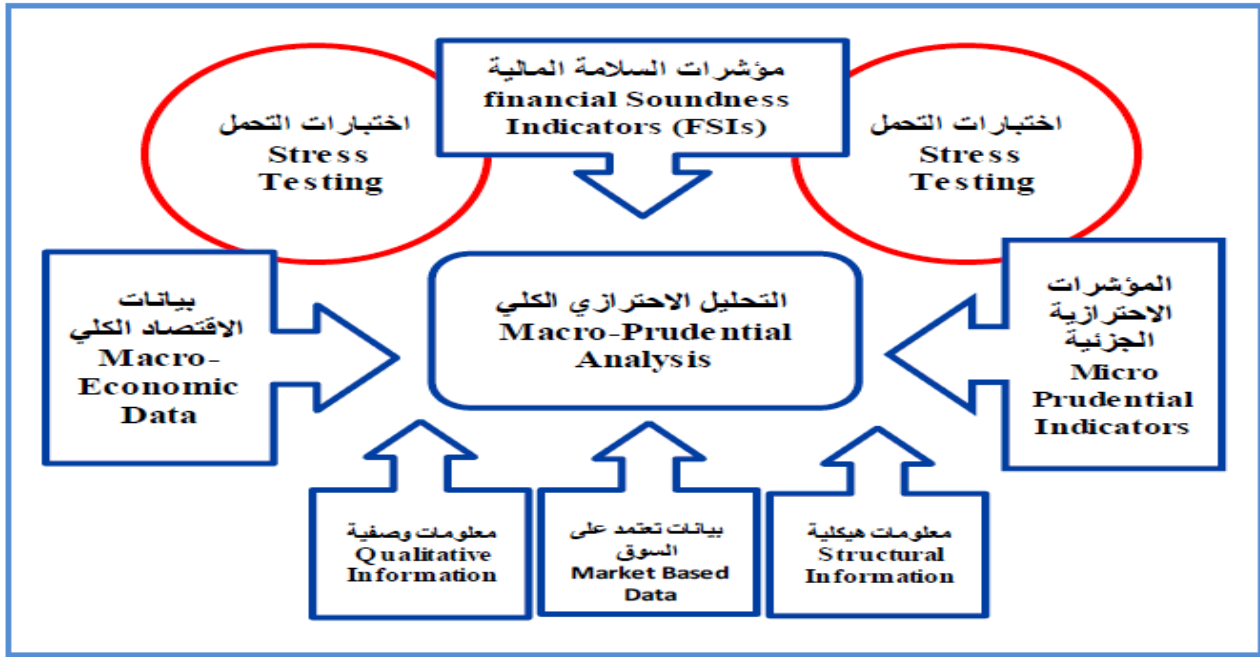
**Source:** Owen Evans and others, Macroprudential Indicators of Financial Soundness, Occasional paper 192, IMF, Washington DC, April, 2000, P.4.

### الملحق رقم 02: مؤشرات الصلابة المالية للمصارف الوطنية

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013
1 نسبة الملاءة الاجمالية	26,15%	23,64%	23,77%	23,62%	21,50%
2 نسبة الملاءة على الغير	19,09%	17,67%	17,00%	17,48%	15,51%
3 المستحقات غير المنتجة إلى الأموال الخاصة النظامية (FPR)*	33,88%	21,06%	17,89%	16,11%	17,12%
4 معدل المستحقات المصنفة	21,14%	18,31%	14,45%	11,73%	10,56%
أ.4 معدل صافي المستحقات المصنفة	7,31%	4,86%	4,02%	3,54%	3,36%
5 معدل مؤونات المستحقات المصنفة	65,41%	73,48%	72,15%	69,79%	68,19%
6 مردودية الأموال الخاصة	26,01%	26,70%	24,58%	22,67%	18,97%
7 مردودية الأصول	1,75%	2,16%	2,10%	1,93%	1,67%
8 نسبة هامش الربح إلى الدخل الاجمالي	58,37%	63,76%	54,89%	64,23%	68,17%
9 نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الاجمالي	32,22%	31,43%	35,07%	35,64%	33,48%
10 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	51,82%	52,98%	50,16%	45,87%	40,46%
11 نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	114,52%	114,29%	103,73%	107,51%	93,52%

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، ص 227.

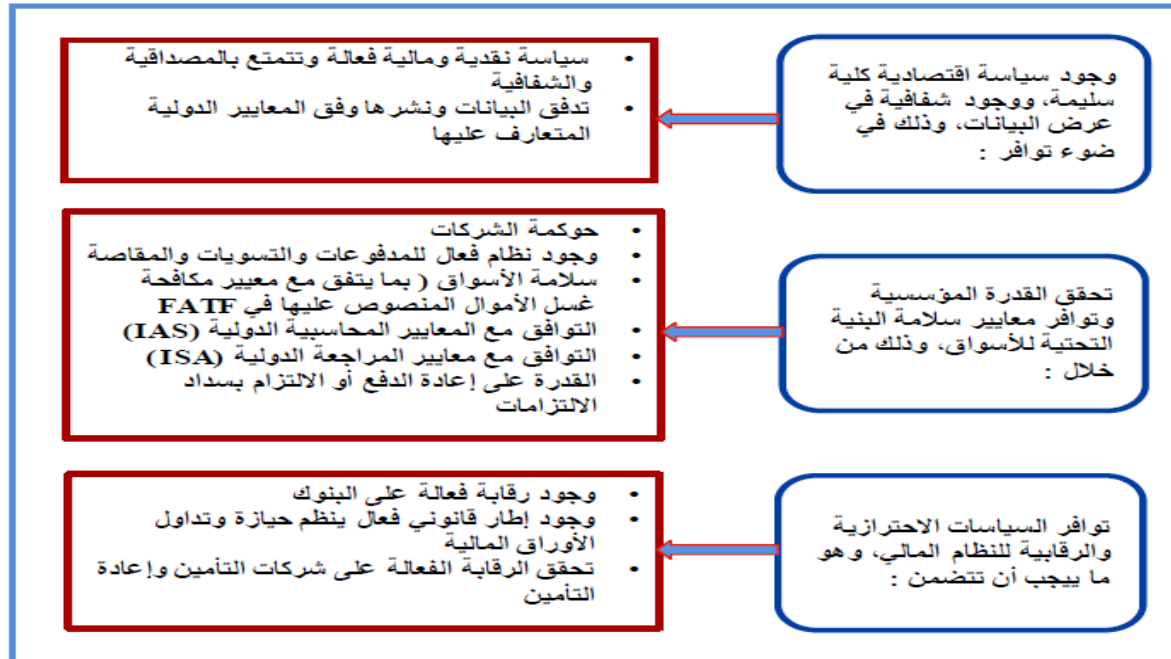
الشكل رقم ( 5 ) : إطار مؤشرات الاحتراز الكلي



المصدر: احمد شفيق الشاذلي، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي 2014، ص29.

الملحق رقم 04: محددات كفاءة النظام المالي في الاقتصاد.

الشكل رقم ( 2 ) : محددات كفاءة النظام المالي



المصدر: احمد شفيق الشاذلي، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي 2014، ص7.

الهوامش والإحالات



- 1 - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم " عدوى الأزمات المالية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص32
- 2 - د. إبراهيم عاكوم، أسواق الأوراق المالية العربية، إنعكاسات وعبر من الأزمة المالية العالمية، دراسات إقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009، ص19 .
- 3 -Victoria Saporta, **The role of macroprudential policy**, Bank of England, Nov, 2009, P3.
- 4 - طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية2009 ، ص 26.
- 5 -Ephilip Davis and Dilruba Karim, **Macroprudential Regulation - The Missing Policy Pillar**, European Union, 8th June, 2009, P.5.
- 6 -Owen Evans and Others, **Macroprudential Indicators of Financial Soundness**, Occasional Paper 192, IMF, Washington DC. April, 2000, P.3.
- 7 - أوكيل نسيمية، طبيعة الأزمات التي ضربت الاقتصاديات الناشئة وإمكانية التنبؤ، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، العدد رقم3، جوان 2002 ، ص332 .
- 8 -Owen Evans and others, **Macroprudential Indicators of Financial Soundness**, OP.cit, P.4.
- 9- عمرو هشام محمد، دور الإصلاحات المالية في تفادي الأزمات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة ، العدد24، بغداد 2010، ص22
- 10 -Owen Evans and Others, **Macro prudential Indicators of financial soundness**, OP.Cit, P6.
- 11 - زيتوني عبد القادر ، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ، مصدر سابق ، ص21
- 12 - هيل عجمي جميل الجنابي ، إدارة البنوك التجارية و الأعمال المصرفية، دار المسار، عمان2005، ص 272 .
- 13 -Duffloux, **Finance internationale et marchés gré à gré** , economica, louis1997, p 373
- 14 - كانت في حدود 30% في سنة 1993 ، و 40% سنة 1992 .
- 15 - المادة 17 من التعلية 94/74 الصادرة في 1994/12/29 من بنك الجزائر .
- 16 - التنظيم رقم 17/04 الصادر في 1997/12/31 المادة 170 من قانون النقد و القرض 10/90 .
- 17 - رجم نصيب، تقييم قواعد الملاحة المصرفية على مستوى المصارف الجزائرية، فعاليات الملتقى الوطني الأول حول البنوك الجزائرية واقع و آفاق ، جامعة قالمة، نوفمبر 2001 ، ص،ص144-145 .